من الازلي باثر القادر وايضا العدم نفي محض لا يصلح متعلقا للقدرة والارادة
لان معناه التاثير وحيث لا تاثير فلا اثر والجواب ان معنى كون
العدم مقدورا ان الفاعل ان شا لم يفعل اي ان شا ان لا يوجد الشي لم
يوجده ولا نسلم استحالة ذلك وانما المستحيل هو انه ان شا فعل
العدم وهذان الوجهان لنفي كون المؤثر قادرا واجبا كان او غيره
خامسها ان الفاعل للشي بطريق القدرة والاختيار ان كان الفعل اولى
به من الترك لزم استكماله بالغير وان لم يكن اولى لزم كون فعله عبثا
وكلا الامرين محال على الواجب والجواب انا لا نسلم ان الفعل اذا لم يكن
اولى به كان عبثا لم لا يكفي في نفي العبث كونه اولى في نفس الامر
او بالنسبة الى الغير من غير ان تكون تلك الاولوية اولى بالفاعل
وان سمي مثله عبثا بناء على خلوه عن نفع الفاعل فلا نسلم استحالته
على الواجب سادسها ان البارئ تعالى لو كان قادرا مختارا لزم انقلاب
الممتنع ممكنا او جواز كون الازلي اثر القادر وكلاهما محال وجه
اللزوم ان اثره ان كان ممتنعا في الازل وقد صار ممكنا فيما لا يزال
فهو الامر الاول وان كان ممكنا وقد اوجده القادر فهو الثاني لان
امكانه في الازل مع الاستناد الى القادر يقتضي امكان استناده
الى القادر مع كونه في الازل والجواب منع الملازمة الثانية
لجواز ان يكون ممكنا في الازل نظرا الى ذاته ويمتنع وقوعه في الازل
نظرا الى وقف استناده الى القادر كالحادث ممكن في الازل لذاته
ويمتنع مع حدوثه فلا يلزم جواز الاستناد الى القادر لما هو ازلي
بل لما هو ممكن في الازل بالذات ولا نسلم استحالته سابعها ان
اثر البارئ تعالى اما واجب الوقوع او ممتنع الوقوع لانه اما ان
يعلم في الازل وقوعه فيجب او لا وقوعه فيمتنع والا لزم الجهل
ولا شي من الواجب والممتنع بمقدور لزوال مكنة الترك في الاول
والفعل في الثاني بل كليهما في كليهما والجواب انه يعلم وقوعه بقدرته
ومثل هذا الوجوب لا ينافي المقدورية بل يحققها تتمة
تختص الارادة باشكالات نبه عليها القوم الاول ان نسبة الارادة
الى الفعل والترك والى جميع الاوقات على السوا اذ لو لم يجز تعلقها
بالطرف الاخر وفي الوقت الاخر لزم نفي القدرة والاختيار واذا
كانت على السوا فتعلقها بالفعل دون الترك وفي هذا الوقت
دون غيره يفتقر الى مرجح ومخصص لامتناع وقوع الممكن بلا مرجح
كما ذكرتم ويلزم تسلسل الارادات والجواب انها تتعلق
بالمراد لذاتها من غير افتقار الى مرجح اخر لانها صفة شانها

التخصيص

التخصيص والترجيح ولو للمساوي بل المرجوح وليس هذا من وجود الممكن
بلا موجد وترجيحه بلا مرجح في شي فان قيل نعم تعلق الارادة لا يبقي التمكن
من الترك وينتفي الاختيار قلنا قد مر غير مرة ان الوجوب بالاختيار
يحقق الاختيار الثاني ان الارادة لا تنفك بعد الايجاد ضرورة
فيلزم من زوال القديم وهو محال والجواب صفة قد تتعلق
بالفعل وقد تتعلق بالترك تخصص ما تعلقت به وترجحه
وعند وقوع المراد يزول تعلقها الحادث وبهذا يندفع ما يقال
انها لا تكون بدون المراد فيلزم من قدمها قدم المراد فيلزم تقدم
العالم على ان قدم المراد لا يوجب قدم العالم لان معناه ان يريد
الله تعالى في الازل ايجاد العالم واحداثه في وقته ويشكل بايجاد
الزمان الا ان يجعل امرا مقدرا لا تحقق له في الاعيان فان قيل
نحن نرد في الاثر الذي هو المراد كالعالم مثلا بانه اما لازم للارادة
فيلزم قدمه او لا فيكون مع الارادة جايز الوجود والعدم بالنظر الى
نفس الارادة واما مع تعلقها بالوجود فالوجود مرجح بل لازم وقد
تمنع استحالة زوال القديم وهو مدفوع بما سبق من البرهان
والاسناد بانه يعلم في الازل ان العالم معدوم سيوجد وبعد
الايجاد لا يبقى ذلك التعلق الازلي قلنا هو مدفوع بما عرفت في المبحث
السابق الثالث ان متعلق ارادته اما ان يكون اولى فيلزم الاستكمال
بالغير او لا فيلزم العبث والجواب ما مر فيما قبل التتمة
والله اعلم خاتمة قد مر ان التعلقات عند اهل
الحق ثلاثة مرتبة تعلق القدرة وتعلق الارادة وتعلق العلم بالممكنات
فالاول مرتب على الثاني والثاني مرتب على الثالث فلا يوجد مولانا
جل وعز او يعدم من الممكنات الا ما اراد ايجاده او اعدامه
منها ولا يريد منها عند اهل الحق الا ما علم فصار تاثير الارادة
عندهم على وفق العلم فكل ما علم الله تبارك وتعالى انه يكون
من الممكنات او لا يكون منها فذلك مراده جل وعز والمعتزلة
قبحهم الله تعالى جعلوا تعلق الارادة تابعا للامر فلا يريد
عندهم الا ما امر به من الايمان والطاعة سواء وقع ذلك ام لا
فعندنا ايمان ابي جهل مامور به غير مراد له تعالى لانه جل وعز
علم عدم وقوعه وكفر ابي جهل منهي عنه وهو واقع بارادة الله
تعالى وقدرته وعند المعتزلة ايمانه هو المراد لله تعالى لا كفره
فلزمهم وقوع نقص في ملك مولانا جل وعز اذ وقع فيه على زعمهم
ما لا يريد تعالى وقد تقدم مبسوطا قال السنوسي رحمه

Copyright © King Saud University